



الاجتماع التحضيري غير الرسمي للجنة المختصة
للتفاوض بشأن اتفاقية مكافحة الفساد
بوينس آيرس، 4-7 كانون الأول/ديسمبر 2001

الاقتراحات والمساهمات الواردة من الحكومات

بوليفيا: ورقة موقف بشأن نطاق انطباق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- 1- عملا بالتزاماتها الدولية، تعد بوليفيا الآن سلسلة من مشاريع القوانين لمكافحة الفساد، والنص الرئيسي منها هو المشروع الأولي لقانون مكافحة الفساد.
- 2- ويجري التصدي لمهمة اعداد مشروع القانون هذا في سياق مفاهيم كالادارة السياسية، والمساءلة، والمجتمع المدني، والرقابة الاجتماعية، والشفافية، والفساد، ويفضي تحليل المسائل ذات الصلة الى استنتاج لا مناص منه، وهو أن ظاهرة الفساد ترتبط بعلاقات معقدة مع الدولة، التي ليست لديها استجابة مقنعة يمكن أن تقدمها في مكافحة هذا البلاء.
- 3- ويبين استعراض لما ينشر في الصحافة والوسائط الاذاعية، على سبيل المثال، أن الخدمات الحكومية لا تحظى بتعاطف الجمهور، الذي لا يثق ثقة كاملة بنزاهة مسؤولي الحكومة، سواء أكانوا يعملون في المجال التنفيذي أم القضائي أم التشريعي.

4- ويشير تقصي التجارب المكتسبة في بلدان أخرى في مجال مكافحة الفساد الى أن الجهود التي تبذل في هذا المجال تستند الى مبادئ النزاهة والاستدامة والارادة الصادقة من جانب الدولة لتحقيق النجاح. وطبقا لهذه المبادئ، يتضمن التشريع المقترح عناصر مستقاة من صكوك دولية معترف بها، مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد⁽¹⁾ واتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.⁽²⁾

5- وتنتج عن مشكلة الفساد آثار في ثلاثة مجالات مختلفة من مجالات الشؤون الوطنية الأوهي المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ففيما يخص المجال الأول، تشير الأرقام التي توردها الصحافة الى أن بوليفيا خسرت زهاء 450 مليون دولار نتيجة للممارسات غير الآمنة في الإدارة العامة. ويعطي ذلك فكرة عن الأثر الاقتصادي للفساد.

6- وفي المجالين السياسي والاجتماعي، يؤدي هذا السلوك اللاقانوني الى تعريض سُمعة السلطات من الناحيتين التمثيلية والأخلاقية للخطر، ويقوّض شرعية النظام الديمقراطي وهايكله المؤسسية، وبذلك يهدد القدرة على إدارة الأمة وسلامتها.

7- ومن المنظور الاستراتيجي للحرب ضد الفساد، لا بد من التأكد، على سبيل المثال، من ملاءمة التعاريف والمصطلحات المستخدمة في أحكام القانون المقبل مع طبيعة هذه الظاهرة. والنقطة الثانية المهمة هي الحاجة لاستعراض تصنيف الجرائم الجنائية التي تقرض عليها جزاءات أكثر شدة، مع مراعاة أن انتهاكات القانون التي من هذا القبيل تقوّض ثقة الجمهور في مستقبل البلد.

8- ويعتبر تأسيس وكالة لمكافحة الفساد عنصرا أساسيا من عناصر هذا المنظور الاستراتيجي، وأهمية هذا العنصر بالغة، في الواقع، لدرجة أن التعيينات ذات الصلة سيقوم بها، بالتشاور مع المجتمع المدني، مجلس النواب، الذي هو هيئة تمثيلية وديمقراطية ومتعددة الأحزاب تماما.

9- وبالتالي، يقترح انشاء اطار قانوني لمكافحة الفساد، من أجل اتاحة آلية لضمان أن تكون جهود وتدابير التحقيق ملتزمة بالقانون، بغية منع انتشار ممارسات الفساد، ومن المعالم الأساسية لهذه الهيئة استقلالها الإداري والمالي. وستعمل هذه الهيئة في مجال الإدارة العمومية وكذلك في القطاع الخاص فيما يتصل بالتدابير الإدارية، وسيتمتع موظفوها بصلاحيات واسعة

النطاق، بينما سيكونون أيضا خاضعين للمسؤولية بموجب قانون العقوبات والقانون المدني والقانون الاداري.

10- ومن الأمثلة على عدم التقيد بالتشريعات أو، في حالة التقيد بها، "عدم احترامها" في بوليفيا، أن الفكرة الجديرة بالثناء تماما للإعلان عن الموجودات تحت القسم أمر لا يمكن إنفاذها من الناحية العملية لعدم وجود حكم بشأن المقارنة بين الموجودات المعلن عنها والموجودات الفعلية. وتوضح هذه الحالة تماما مدى الحاجة لدمج استجابة الدولة باجراءات يتخذها المجتمع المدني من أجل مكافحة الفساد.

11- والأحكام الموضوعة في مشروع القانون الأولي الحالي لا تخل بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية وسائر صكوك القانون الدولي ولا تتناقض معها.

12- ويتضمن مشروع القانون الأولي الذي جرى اعتماده أحكاما شاملة تغطي جميع أشكال الفساد، بما فيها الجرائم الجنائية الرئيسية المدرجة في مجالات الاختصاص المذكورة أعلاه، مثل جرائم الفساد والرشوة عبر الوطنية، واستغلال النفوذ، ومنح العقود ضد مصالح الدولة، وممارسات الفساد أو الأنشطة المالية غير المشروعة المضرة بالاقتصاد، وتضارب المصالح، وإخفاق المسؤولين الماليين في أداء واجباتهم، وهلم جرا. وينص القانون الجنائي في بوليفيا ومشروع القانون الحالي على بعض هذه الجرائم، مع جزاءات أشد على الجرائم الأكثر خطورة.

13- وحكومة بوليفيا، شأنها شأن المجتمع الدولي برمته، تشعر بالقلق من خطورة المشاكل الناجمة عن الفساد، التي يمكن أن تهدد استقرار المجتمعات وأمنها، وأن تقوّض قيم الديمقراطية والأخلاق، وأن تعرّض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للخطر.

14- وحكومة بوليفيا مقتنعة بضرورة التعاون الدولي للوقاية من الفساد ومكافحته، بالنظر لكونه ظاهرة تتجاوز نطاق الحدود الوطنية وتؤثر على المجتمع ككل وعلى جميع الاقتصادات.

15- وبموجب القانون المؤرخ 15 كانون الثاني/يناير 1997، وافقت حكومة بوليفيا وصادقت على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، وهي تعد الآن، بموجب التزاماتها في إطار الاتفاقية، مشروع القانون المذكورة آنفا بشأن مكافحة الفساد، ويهدف مشروع القانون الى تعزيز وتوطيد الآليات اللازمة للكشف عن الفساد والمعاقبة عليه والقضاء عليه، وضمان فعالية

التدابير المتخذة لمكافحة الفساد في أداء الوظائف العامة والأنشطة ذات الصلة. ولذلك تؤيد حكومة بوليفيا تماما العناصر الرئيسية لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

16- ويترتب على تصنيف أفعال الفساد في اطار اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التزام باعتبار تلك الأفعال جرائم جنائية بموجب القانون الداخلي البوليفي، وذلك أساسا بهدف منع أفعال الفساد التي تخل بسلامة النظام الديمقراطي البوليفي.

(1) انظر الوثيقة E/1999/99.